كلمة وفد جمهورية العراق لاجتماعات اللجنة السادسة
البند (86) المعنون حماية الأشخاص في حالة الكوارث

شكراً السيد الرئيس،

لقد أصبح العراق من البلدان الاكثر عرضة للكوارث الطبيعية، نتيجة لما يواجهه من تحديات عديدة يفرضها تغير المناخ، كارتفاع درجة الحرارة وقلة الأمطار وشحة المياه وملوحة الاراضي وزيادة نسبة العواصف الرملية والترابية والكوارث الناجمة عنها، مما يعرقل التنمية وجهود الحد من الفقر وتعزيز سبل العيش وتخفيف الصراع للحصول على الموارد الطبيعية.

هدفت حكومة بلادي إلى تسليط الضوء على أهمية إعداد خطط مجابهة الكوارث بأنواعها الطبيعية وغير الطبيعية لتفادي تفاقم اثارها، واعتماد الإمكانيات المحلية المتاحة في إعداد هذه الخطط بما ينسجم مع تحجيم الخسائر من خلال تحديد الملامح الخاطئة لإدارة الكوارث وتلافيها عند إعداد خطط ناجحة وفاعلة لمواجهتها، وتحديد المعطيات المحلية التي تبنى على أساسها خطة إدارة الكارثة، واقتراح نموذج خطة إدارة شاملة يمكن تحويرها بحسب نوع الكارثة المطلوب مجابهتها.

كما تعمل حكومة بلادي على استحداث هيئات فرعية في مؤسساتها لتشخيص المخاطر وتهيئة كوادر فنية ومتخصصة منفذة وساندة بحسب نوع تلك المخاطر ضمن دائرة عملها، فضلا عن تنمية ثقافة الوقاية من الكوارث لدى المجتمع بشكل عام وإبراز دور المواطن في تفعيل عملية المواجهة.

السيد الرئيس،

أن حكومة بلادي ملتزمة بالتعاون مع المجتمع الدولي لحماية الاشخاص في حالة الكوارث والحد من مخاطرها وتعمل بشكل مكثف مع المنظمات الدولية المعنية وهذا ما اثمر عن إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحماية وتحسين البيئة في العراق للمدة (2024–2030) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع وزارة البيئة العراقية، اذ تمثل هذه الاستراتيجية إنجازاً مهما في جهود العراق لمعالجة التحديات البيئية وتتماشى مع أهداف التنمية الوطنية. كما تقدم هذه الاستراتيجية خارطة طريق لمعالجة القضايا الملحة مثل النمو السكاني واستخدام الموارد غير المستدام وإدارة المياه الإقليمية. اذ ساهمت هذه العوامل في تدهور بيئي كبير، بما في ذلك التصحر وفقدان التنوع البيولوجي واستنزاف الموارد المائية.

ان إعداد هذه الاستراتيجية يعكس التزام حكومة بلادي بجدول بأهداف التنمية المستدامة من خلال العمل بفاعلية ضمن المحافل الدولية وتنفيذ الاتفاقات الدولية لتحقيق المستوى المطلوب من حماية البيئة وصون مكوناتها وإدماجها في الخطط التنموية ضمن منظومة الحلول المستدامة.

السيد الرئيس،

يدعم العراق بشكل عام مسودة النص المقدم من قبل لجنة القانون الدولي تحت عنوان حماية الأشخاص في حالة الكوارث، لكن مع التأكيد على الملاحظات التي قدمها وفد بلادي العام الماضي بشأن بعض المواد الواردة في النص والتي لن نتطرق لها هنا تجنباً للإطالة، لذلك نجدد تأكيدنا على ماقدمناه سابقاً من تعديلات مقترحة ستعطي النص المطروح فاعلية أكبر في تحقيق هدفه في حماية الأشخاص في حالة الكوارث سواءً كانت بفعل الطبيعة ام بفعل الإنسان. اذ ان التصدي للكوارث يمثل أولوية قصوى للمجتمع الدولي سيما في ظل

مانعيشه من تغيرات مناخية تولد كوارث بوتيرة عاليةً لم نعهدها من قبل، كذلك حجم النزاعات المتزايد التي يعاني منها العالم ومن نتائجها الإنسانية الكارثية.

وفي هذا السياق، نود التعبير عن تأييدنا لما جاء بكلمة المجموعة العربية التي القاها ممثل موريتانيا الموقر، كما نود الإشارة الى ضرورة وضع حد للجرائم التي يرتكبها (الكيان الإسرائيلي) ضد فلسطين ولبنان وماخلفه ذلك من ضحايا ودمار، فلا بد من وضح حد لتلك الجرائم من قبل المجتمع الدولي والا سيؤدي ذلك الى توسيع النزاع في المنطقة والعالم. كما ان العراق وانطلاقاً من مسؤوليته الأخلاقية والإنسانية التي تقع على عاتقه قد وفر كافة التسهيلات اللازمة لاستقبال الاشقاء اللبنانيين النازحين نتيجة الهجوم الاجرامي الإسرائيلي آنف الذكر الذي نتج عنه مايقارب مليون نازح.

شكراً السيد الرئيس،